كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: اتفاقية النفط عام 1952

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية The oil agreement of 1952

المحاضرة 5

اتفاقية النفط عام 1952

غادر الوصي عبد الاله إلى لندن في (٧ آب ١٩٥٠) لزيارة شقيقته المريضة عالية، وتبعه بعد ذلك نوري السعيد، والظاهر انهما أجريا مفاوضات مع الشركات البريطانية لتعديل اتفاقيات النفط، فاستقر الرأي على اقالة وزارة توفيق السويدي وتكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة لتأخذ على عاتقها المناهضة لتعديل اتفاقيات النفط ، خاصة وإن مصلحة نوري السعيد وبريطانيا تعتبر شيئا واحدا. وأبرق الوصي إلى نائبه الأمير زيد بقبول استقالة وزارة توفيق السويدي في حالة تقديمها وأخباره بذلك ، فأخبر زيد توفيق السويدي بمضمون البرقية وقدم استقالته في (13 أيلول ١٩٥٠) فقبلت وعهد إلى نوري السعيد، الذي عاد من لندن حسب الاتفاق بتأليف الوزارة الجديدة.

ضمت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة وزراء، بالاضافة إليه، حيث أصبح وزيرا للداخلية بالوكالة كان العمل الرئيس لوزارة نوري السعيد السعي إلى تعديل امتيازات النفط ، وكانت هذه الامتيازات (الأولى ١٩٢٠، والثانية ١٩٢١، والثالث ١٩٢٨) الأسس التي استثمر بموجبها النفط العراقي منذ بداية الانتاج في الثلاثينات. وكانت مدة الامتيازات عموما (75) سنة. وقد عقدت في ظروف سياسية شاذة وعصيبة لم يستطع العراق خلالها أن يؤمن على مصالحه ويضمن حقوقه على الوجه الأكمل فأملت شركات النفط شروطها وصاغت احكامها بحيث تخدم مصالحها.

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من مظاهر هذا التغير نهوض الشعوب الآسيوية – الافريقية في مكافحة الاستعمار بمختلف أشكاله، وبروز الحركة الوطنية في

العراق كحركة قوية مؤثرة أخذت توجيه الرأي العام باتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية، بشكل تزاد فيه حصة الحكومة العراقية ويتسع مقدار الانتاج من النفط، وكانت حركة انماء صناعة النفط في العراق تجري ببطء إذا ما قورت بنظيراتها في القطار الخليج العربي الأخرى. وقد كتب محمد حديد مقالا في جريدة صدى الأهالي طالب فيه بتعديل نصوص الاتفاقيات، وزيادة الحد الأدنى لتصدير النفط في كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لقابلية انتاج كل منطقة، حيث لايقل مجموع ما يصدر في الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طن سنوية. ودعا إلى حصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات، لتتصرف بها الحكومة، أو تمنح فيها امتيازات أخرى، وتحسين أحوال العمال، وتهيئة وسائل الراحة لهم.

أن إزدياد للمطالبة بتعديل امتيازات النفط من جهة، وموقف الشركات من تحديد سعر الذهب العين في الامتيازات بالسعر الرسمي من جهة أخرى دفع الحكومة العراقية إلى فتح باب المفاوضات في حزيران ١٩٥٠ فقام بالمفاوضة نوري السعيد ، وتركزت حول تحديد سعر الذهب بالسعر الحر، وكان هذا السعر قد بلغ ثلاثة أضعاف السعر الرسمي الذي عين بموجب سعر بنك انكلترا، وزيادة حصة الحكومة البالغة أربعة شلنات ذهب للطن الواحد، وزيادة الحد الأدنى لكميات النفط المصدرة وزيادة مناسبة، والسعي إلى جعل حصة الحكومة الصينية لشركتي نفط الموصل والبصرة متناسب مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول الشركات الثلاث في العراق على أساس المثالثة. وكانت نتيجة هذه المفاوضة موافقة الشركات على دفع منة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من أربعة شلات ذهب اعتبارا من بداية (كانون الثاني ١٩٥٠)، وزيادة الانتاج من حقول كركوك ، أما بالنسبة لحساب سعر الذهب فقد قررت الحكومة العراقية حسم هذه القضية عن طريق المحاكم ، وأقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقه.

سوندت المطالبة بتأميم النفط بتاييد واسع من قبل الجماهير العراقية التي كانت ترى ان وجود البترول كان دوما القوة الدافعة للاستعمار في الشرق الأوسط ، والعامل الأساسي في تركيز النفوذ البريطاني في العراق وأخذت صحف الأحزاب تنشر يوميا عشرات البرقيات والرسائل التي تساند حركة التأميم ، بينما وقفت السلطة بوجه هذه الدعوة فاعتقلت عددا كبيرا من الوطنيين من مختلف الجهات بحجة أن شعار التأميم شعار شيوعي الهدف منه الاطاحة بالنظام القائم.

اثارت حملة للمطالبة بتأميم النفط في العراق الأوساط الاستعمارية البريطانية والاميركية ، فنشرت الصحف العراقية في اول نيسان ١٩٥١ برقية صادرة من لندن جاء فيها أن بريطانيا وأمريكا قد اتفقتا على توجيه انذار غير رسمي إلى الحكومة العراقية تحذرها فيه من اتخاذ أية خطوة لتأميم البترول في العراق وفي (3 نيسان) قابل مدير شركة النفط في العراق نوري السعيد في داره، وابلغه أن الشركة توافق على أن يكون معدل مورد العراق عن الطن الواحد من النقط لا يقل عن معدل الدول المجاورة كايران والمملكة العربية السعودية، وابدى استعداده لتثبيت ذلك خطيا.

لم تكتف بريطانيا وأمريكا بتهديد العراق فقط وإنما عملت على تكوين حلف دفاعي للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط ، ففي (١٣ تشرين الاول ١٩٥١) سلمت كل من انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا حكومات كل من مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن والسعودية مذكرة تقترح فيها على هذه الدول الاشتراك في حلف للدفاع عن الشرق الاوسط، وقد قوبلت هذه الدعوة بمعارضة الأحزاب السياسية الوطنية ، التي دعت إلى الوقوف على الحياد في الصراع القائم بين الشرق والغرب. كما أشارت الدعوة لتكوين حلف دفاعي في الشرق الاوسط، اعتبر الاتحاد السوفيتي الذي هذا العمل عملا عدوانيا موجها ضده فقدم مذكرة في (٢١ تشرين الثاني ١٩٥١) إلى العراق والحكومات العربية الأخرى أوضح فيها أن الدول الأربع تستهدف خلق قيادة مشتركة في الاراضي التابعة للدول المشار اليها، لخدمة الاستعدادات الحربية ، ولفت نظر الحكومة العراقية إلى أن اشتراكها في القيادة

المذكورة سيسيء إلى العلاقات القائمة بين العراق والاتحاد السوفيتي ولقضية السلام والأمن في منطقة الشرقين الاوسط والادنى، وقد أدى الضغط الشعبي إلى رفض الحكومة العراقية للدفاع المشترك بصورة رسمه في تشرين الثاني ١٩٥١ .

بعد تصاعد حملة المطالبة بالتأميم ، رد نوري السعيد في شهر (ايار 1951) على الطالبين بالتأميم بأن أعلن في مجاس النواب "بأن النفط ملك الدولة وهو مؤمم من أصله والشركات مستأجرة، فاذا خالفت شروط الاستئجار فيمكن استبدال المستأجر بغيره"، فاسرعت الشركات للبدء في المفاوضات التي انتهت في 13 اب 1951 فاعلنت الحكومة التوصل الى اتفاقية جديدة، ود طالب الجبهة الشعبية بنشر نصوص لاطلاع الشعب العراقي عليها ومناقشتها، وقالت ان عدم نشر الاتفاق يحمل على الظن أن الاتفاقية تتضمن من تساهلا تجاه الشركات أو اجحاف بالغة بحقوق الشعب.

وتضمنت الاتفاقية الجديدة الأسس التالية :

أولا – تكون حصة العراق 50% من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الأجنبية على أن تستوفي وفق ما يلي :-

أ– يأخذ العراق عينا في الميناء البحري 20% من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل . و 33% 3/1 من النفط الخام من انتاج شركة نفط البصرة على أن يكون حرا بالتصرف بـ 12.5% من هذه الكميات حسب مشيئته ويبيع الباقي إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيه النفط، دون أن يتحمل كلفة النقل أو أية كلفة أخرى مهما كان نوعها .

ب– أما ما يتبقى من حصة العراق من ارباح الشركات المذكورة أعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الأرباح .

ج- لغرض تعيين مقدار الأرباح اتفق الطرفان، بعد أخذ الأسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار على تثبيت أسعار النفط الخام العراقي وكلف استخراجه ونقله داخل العراق على أن تكون هذه الأسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الاسعار العالمية السائدة.

ثانيا – يكون الحد الأدنى لانتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويا وذلك في سنة 1954 وما بعدها . و(٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوية وذلك في أواخر سنة 1955 وما بعدها.

ثالثا- يكون الحد الأدنى لايرادات العراق من النط (٢٠) مليون دينار في سنة 1953 و 1954 ، و(٢٠) مليون دينار في سنة ١٩٥٠ وما بعدها .

رابعا- وبالنظر للاسعار والكلف السائدة في الوقت الحاضر يكون معدل إيرادات العراق عن الطن الواحد من النفط (هو ٢٠) شلنا في سنة ١٩٠١ ، ثم يرتفع إلى (هر٢٩) شلنا في سنة 1953 وما بعدها .

خامساً: ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الأسس كما يأتي :.

سنة 1951 حوالي 15 مليون دينار

سنة ١٩٥٢ حوالي ٢٣ مليون دينار

سنة 1953 حوالي 45 مليون دينار

سنة 1954 حوالي 5 مليون دينار

نهاية سنة 1955 حوالي 59 مليون دينار

سادسا – تجهز الشركة مصفى الحكومة بكل ما يحتاجه من النفط لغرض الاستهلاك المحلي بسعر (5.5) شلنا للطن الواحد، وذلك مصفى بيجي.

سابعا– في حالة أجراء ترتيبات في المستقبل ، بين الحكومات المجاورة وشركات النفط بحيث تؤدي إلى حصول أي من تلك الحكومات على عوائد تزيد عما يحصل عليه العراق بمعدل الطن الواحد فأن للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة.

ثامنا – إذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على إيقاف استخراج النفط فإن الشركات تضمن للحكومة بدون قيد أو شرط حداً أدنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا وذلك لمدة سنتين .

تاسعا – تدفع شركات النفط مبلغ قدره خمسة ملايين دينار لتسوية الدفعات المختلف عليها وذلك عند إبرام هذه الاتفاقية .

عاشرا – يعين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط .

الحادي عشر – ترسل شركات النط على نفقتها الخاصة ٥٠ طالباً عراقيا سنويا إلى الجامعات البريطانية لدراسة مختلف العلوم الخاصة بالصناعات النفطية .

الثاني عشر – تقوم شركات النفط بأنشاء مدرسة في كركوك على نقتها الخاصة لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية تتسع لـ(٢٤٠) طالبا بحيث يتخرج منها سنويا (60) طالبا .

الثالث عشر – لا يعين بعد الآن في شركات النفط أي موظف اجنبي، فنيا أم اداريا إلا بعد اخبار وزارة الاقتصاد وتأييد الوزارة المذكورة عدم وجود من مثل هذه الوظيفة من العراقيين .

الرابع عشر – توضح هذه الأسس شكل اتفاقية تعرض على مجلس الامة للنظر فيها.

تعتبر هذه الاتفاقية في حالة إبرامها من مجلس الامة نافذة اعتبارا من 1951/1/1.

وأعلن نوري السعيد، رئيس الوزراء، في (3 شباط 1951) التوقيع الرسمي لأتفاقية النفط في بغداد، وقارن بين وضع العراق والوضع السائد في ايران – حيث تعرضت ايران إلى محاربة الشركات الرأسمالية ومن ورائها أمريكا وبريطانيا – وأدعي أن الاتفاقية ستضمن مصالح العراق وترفع مستوى معيشته. وأعلنت الحكومة بأنها ستقدم الاتفاقية إلى مجلس الامة للمصادقة عليها.